وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

بالشراكة والتعاون مع:

مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية

ينظمان

الملتقى الدولي الثاني حول:

متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات

يومي: 29–30 نوفمبر 2016

مداخلـــة بعنـــــــوان:

تحسين مؤشر بيئة أداء الأعمال لتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

ضمن المحور الثامن: بيئة الأعمال في الدول العربية ودور القطاع الخاص في إحداث التنمية المستدامة

من إعداد:

أ/ فرحي كريمة
أستاذة محاضرة أ

الباحثة: خوميجة فتيحة
طالبة دكتوراه سنة ثالثة

الملخص:

يرتبط وجود قطاع خاص حيوي بمؤسساته، فعال بمساهمته في تحسين الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل ومن ثم تنمية الاقتصاد الوطني، بمدى توافر العوامل المساعدة على إنشائه وتطويره، ومن أهم هذه العوامل هناك بيئة الأعمال، ومن أجل قياس مختلف الإجراءات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص يقوم البنك الدولي سنويا بإصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ووفقا لآخر إحصائيات البنك تعرف بيئة الأعمال في الجزائر تدهورا يحد من نشاط القطاع الخاص ويحجم من مساهمته في الاقتصاد الوطني، وعلى هذا يعتبر إصلاح هذه البيئة أمرا ضروريا ولابد منه إن أريد النهوض أكثر بالقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الناتج المحلي الإجمالي، بيئة الأعمال، البنك الدولي، الجزائر.

مقدمة:

يحتل القطاع الخاص في مختلف دول العالم مكانة مرموقة نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة، ولما يتميز به من روح المبادرة والابتكار وتحمل المخاطر، والجزائر كغيرها من الدول النامية حاولت تنمية القطاع الخاص وقامت بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية من أجل تهيئة بيئة أعمال مناسبة لنموه، وهذا في سبيل تحقيق أهدافها التنموية.

ومن أجل معرفة مدى ملاءمة مناخ الأعمال لمؤسسات القطاع الخاص هناك مجموعة من المؤشرات الدولية والإقليمية، التي من أهمها ذلك الذي يصدره البنك الدولي تحت مسمى مؤشر سهولة أداء الأعمال.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق، سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

كيف يساهم تحسين بيئة أداء الأعمال في تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمته في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.
- التعرف على مؤشر بيئة أداء الأعمال وما هي مختلف المؤشرات الفرعية التي يتكون منها.
- تبيان موقع الجزائر بين دول العالم في مؤشر بيئة أداء الأعمال ولمؤشرات الفرعية المكونة له.
- إعطاء بعض الاقتراحات لتفعيل القطاع الخاص سواء بناء على التجارب الدولية الناجحة أو اقتراحات بصفة عامة.

محاور الدراسة: لمعالجة الموضوع سنتطرق إلى المحاور التالية

المحور الأول: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

المحور الثاني: ماهية مؤشر بيئة الأعمال

المحور الثالث: وضعية الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال

المحور الرابع: سبل تفعيل دور القطاع الخاص

المحور الأول: مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

تظهر مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها نجد:

1- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن إبراز تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من خلال عرض الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2015).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	44,4	44,3	44,6	43,4	53,5	52,8	50,8	53,7	57,5	60,0	64,3
القطاع العام	55,6	55,7	55,5	56,6	46,5	47,2	49,2	46,3	42,5	40,0	35,7

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

Office National des Statistiques, **Les comptes économiques de 2001 à 2015**, N°750, P27.

من خلال تحليلنا لإحصائيات الجدول نجد أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تطورا من سنة لأخرى، حيث كانت نسبة المساهمة في سنة 2005 في حدود 44,4% وبلغت 64,3% في سنة 2015، وهذا راجع لمختلف الامتيازات المالية والجبائية التي تم منحها للمستثمرين ومحاولة إعطاء الفرصة لهذا القطاع، لكن وعلى العموم تبقى هذه النسب غير كافية خصوصا في ظل اقتصاد السوق المبني على وجود قطاع خاص فعال.

ولتبيان مساهمة مختلف القطاعات حسب معيارها القانوني في الناتج المحلي الإجمالي نورد الجدول التالي:

الجدول رقم02: مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية (2005-2015)

السنة / القطاع	2005		2010		2015	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الفلاحة	5,7	94,3	0,79	99,21	0,91	99,09
المحروقات	90,5	9,5	92,14	7,86	87,70	12,30
الأشغال العمومية النفطية	100	00	100	00	100	00
الصناعة خارج المحروقات	59,19	40,81	52,72	47,28	49,98	50,02
البناء والأشغال العمومية	20,19	79,81	13,73	86,27	18,21	81,79
النقل والاتصالات	27,87	72,13	18,89	81,11	15,61	84,39
التجارة	5,82	94,18	5,87	94,13	5,87	94,13
الخدمات	10,63	89,37	13,54	86,46	18,41	81,59
المجموع	**57,28**	**42,72**	**48,82**	**51,18**	**33,14**	**66,86**

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

Office National des Statistiques, **Les comptes économiques de 2001 à 2015**, N°750, p18.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ مايلي:

- ✓ في مختلف سنوات الدراسة يسيطر القطاع العام على ثلاثة قطاعات رئيسية هي المحروقات، الأشغال العمومية النفطية والصناعة خارج المحروقات التي في السنة الأخيرة عرفت تقريبا تقاسم القطاعين للناتج.
- ✓ يسيطر القطاع الخاص على خمسة قطاعات تتمثل في الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة والخدمات وعلى هذا يمكن القول أن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لم يتغير لحوالي 10 سنوات.
- ✓ هناك تراجع في مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي خصوصا سنة 2015، هذا التراجع ليس مرده قوة القطاع الخاص وإنما انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انهيار أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية ووصولها إلى 49,49 دولار للبرميل في سنة 2015

2- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

تتضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل من الإحصائيات التي يبينها الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: مساهمة القطاعين العام والخاص في التشغيل خلال الفترة (2005-2015).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	63,15	69,03	65,25	65,56	65,85	65,63	59,96	57,18	58,85	59,95	57,94
القطاع العام	36,85	30,97	34,75	34,44	34,15	34,37	40,04	42,82	41,15	40,05	42,06

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

Office National des Statistiques, **Activité**, **Emploi & Chômage En Avril 2016**, N°748, p13.

من خلال الإحصائيات التي يوضحها الجدول نلاحظ أن هناك تذبذب في مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة، وانخفضت المساهمة من 63,15 % في سنة 2005 إلى 57,94 % في سنة 2015.

3- مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية:

نبرز مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية من جانب الواردات ومن جانب الصادرات.

3-1- مساهمة القطاع الخاص في الواردات الجزائرية

حتى نبين مدى مساهمة القطاع الخاص في واردات الجزائر نعرض الجدول التالي:

الجدول رقم 04:تطور الواردات الجزائرية حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2005-2015) الوحدة: مليون دولار

القطاع / السنة		2005	2007	2009	2011	*2013	2014	*2015
القطاع العمومي	القيمة	4746	7002	5392	11618	8321	20383	8502
	النسبة	23,67	25,56	27,37	25,01	29,35	34,94	31,41
القطاع الخاص	القيمة	15298	20390	14312	34835	20029	37947	18568
	النسبة	76,32	74,44	72,63	74,99	70,65	65,06	68,59
المجموع		20044	27392	19704	46453	28350	58330	27070

* السداسي الأول.

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، العدد 10، 2006، ص35.
- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص322.
- رابح حميدة، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 178.
- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, différents années.

- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°26, N°27,2015.

من خلال تحليلنا للإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ:

- عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعات كبيرة من سنة 2005 إلى سنة 2014 بحيث ارتفعت من 20044 مليون دولار إلى 58330 مليون دولار سنة 2014 وذلك بنسبة قاربت 191%، وهذا لتلبية مختلف احتياجات السكان.
- ارتفعت واردات القطاع الخاص من 15298 مليون دولار سنة 2005 إلى 37947 مليون دولار سنة 2014، كما أنه يستحوذ على النصيب الأكبر من الواردات الجزائرية إذ أنه على مدار ثماني سنوات لم تقل واردات القطاع الخاص عن 70% من إجمالي الواردات سوى سنة 2014 حين كانت النسبة أكثر من 65 %.
- عرفت واردات القطاع العام ارتفاعا من 4746 مليون دولار في سنة 2005 إلى 20383 مليون دولار سنة 2014، وارتفعت معه مساهمته في الواردات الإجمالية من 23,67% إلى 34,94%.

لكن ليس هذا المهم وإنما هل واردات القطاع الخاص سيقابلها زيادة في صادراته وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية.

3-2- مساهمة القطاع الخاص في الصادرات:

الجدول رقم 05: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2015) **الوحدة: مليون دولار**

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	907	1066	1312	1893	1066	1526	1771	1922	2014	2582	2063

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص34.
- زهير غراية وعبد القادر بريش، دراسة قياسية لتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في دعم النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول: " **تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر**"، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014، ص11.
- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, différents années.
- Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, N°26, N°28.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت ارتفاعا من 907 مليون دولار سنة 2005 إلى 2063 مليون دولار سنة 2015، لكن ورغم هذا تعتبر مساهمة الصادرات غير النفطية في عملية التصدير ضئيلة جدا، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تحكم المؤسسات الوطنية في تسويق منتجاتها في الأسواق العالمية وعدم قدرتها على المنافسة الدولية، كما أنه يدل أن قيمة الاستيراد لا توجه إلى العملية الإنتاجية وإنما طابعها استهلاكي بالدرجة الأولى.

وانطلاقا من هنا نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لم تصل إلى المستوى المرغوب وذلك نظرا للمعوقات التي تواجهه ونجد منها:

❖ **مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص:** يعاني القطاع الخاص في الجزائر من مشكل التمويل من جراء السياسة الإقراضية المعتمدة من قبل البنوك وتركيزها على القروض القصيرة الأجل، ومن جهة أخرى مزاحمة القطاع العام له في الحصول على القروض[1] فمثلا حسب إحصائيات البنك المركزي لسنة 2014 نجد أن القروض الموجهة للقطاع العام قدرت بحوالي 52% من مجموع القروض الممنوحة في حين كان نصيب القطاع الخاص 48% فقط، على الرغم من أنه من المفروض يكون القطاع الخاص هو الذي يجب الاهتمام به.

❖ **درجة تطور سوق رأس المال:** يعتبر السوق المالي الوجهة الثانية المتاحة أمام القطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم ووسيلة لجلب المدخرات المحلية والخارجية في مختلف الدول، لكن في الجزائر يقل هذا التوجه التمويلي نظرا لعدم تطوره وإنحصاره في يد مجموعة قليلة من المؤسسات وهذا يؤثر على أداء القطاع الخاص.[2]

❖ **السوق الموازي:** يعد السوق الموازي منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي وما ينجر عنه من خرق لحقوق الملكية وتأثيره على أسعار المنتجات والخدمات وهذا ما يجعل القطاع الخاص الرسمي غير قادر على المنافسة وانخفاض رغبته في دخول السوق وتحمل المخاطر، وبالتالي الحد من وجود القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي، [3]حيث حسب تقرير نشرته الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2015 حول تبييض الأموال والجرائم المالية في العالم قيمة السوق الموازي حوالي 30-50% من الناتج الداخلي الخام رقم مرتفع بالنظر إلى الاقتصاد الجزائري المتواضع.

❖ **غياب المنافسة:** إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي مرهون بمدى تطور المنافسة في الحياة الاقتصادية باعتبارها الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار مما ينعكس إيجابا على مستوى أدائها، في حين هذا الشيء غائب في الجزائر وسيطرة الاحتكار الذي يقلل من مستوى الابتكار واتساع السوق وهذا ما ينعكس سلبا على كفاءة الأداء الاقتصاد ي للقطاع الخاص.[4]

زيادة على هذا بيئة الأعمال غير المشجعة والتي سوف نتطرق إليها لاحقا بالتفصيل.

---

[1]- مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 146.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص322.

[3]- رحمة كرباش وكريم بودخدخ، **نحو استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر**، الملتقى الدولي حول: " **تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر**"، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014، ص 9.

[4]- أحمد ضيف وميلود وعيل، **تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية**، يوم دراسي حول "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 5 ماي 2015.

المحور الثاني: ماهية مؤشر بيئة الأعمال

تعتبر بيئة الأعمال من العوامل المتحكمة في الاستثمار المحلي، وقبل 15 سنة خلت لم تكن هناك مؤشرات عالمية تقيس مختلف العوامل المؤثرة على القطاع الخاص، وقد كانت البداية سنة 2003 عندما قام بوضع مؤشر يوضح مدى سهولة أو صعوبة إنشاء مشروع وتطويره، وأصبح هذا المؤشر يصدر سنويا، ويضم هذا المؤشر عشر مؤشرات فرعية حيث كل مؤشر خاص بجانب معين وذلك كما يلي:[1]

1- سهولة بدء الأعمال: يسجل جميع الإجراءات المطلوبة رسميا من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسة العملية لبدء نشاط صناعي أوتجاري وتشغيله، وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة تتعلق بالمؤسسة والموظفين، وكذا الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال.

2- التعامل مع تراخيص البناء: يسجل هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة من المؤسسة في قطاع البناء لتشييد مستودع مع الوقت والتكلفة اللازمتين لاستكمال كل إجراء، بالإضافة إلى رقابة جودة البناء.

3- تسجيل الملكية: يسجل هذا المؤشر الإجراءات الضرورية عند قيام المؤسسة بشراء عقار ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها حتى يمكنها استخدام العقار المشترى لتوسيع أنشطة أعمالها أو كضمانة عينية للحصول على قروض جديدة أو بيعه إذا اقتضى الأمر ذلك، كما أنه يحسب الوقت والتكلفة اللازمين لاستكمال كل إجراء.

4- الحصول على الكهرباء: يقيس هذا المؤشر كل الإجراءات المطلوبة من المؤسسة لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة، وتضم هذه الإجراءات تقديم طلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها وكل عمليات الكشف والتصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى.

5- الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر نوعين من المؤسسات والنظم التي يمكن من خلالها تسهيل الحصول على الائتمان وتحسين كيفية توزيعه، وهما سجلات المعلومات الائتمانية أو مكاتبها، والحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين في المعاملات المكفولة بضمانات شهر الإفلاس وقوانينه.

6- حماية المستثمرين: يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية في حال تضارب المصالح.

7- تنفيذ العقود: يتعلق هذا المؤشر بإجراءات تسوية النزاعات التجارية وما يتطلبه من وقت وتكلفة، بالإضافة إلى جودة الإجراءات القضائية.

8- دفع الضرائب: يسجل فيه الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي على المؤسسة دفعها أو استقطاعها في سنة معينة، وتشمل الضرائب على الأرباح، الضرائب على العمال، اشتراكات الضمان الاجتماعي، الضرائب على المعاملات المالية، ضرائب نقل الملكية...، هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب والاشتراكات.

9- التجارة عبر الحدود: تتعلق بالوقت والتكلفة المتعلقة بالعمليات اللوجيستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع وكذا الامتثال لقوانين الحدود أي قوانين الجمارك وللشروط والمتطلبات المستندية.

10- تسوية حالات الإعسار: هذا المؤشر يقوم بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوي إشهار الإفلاس التي تكون فيها المؤسسة المحلية طرفا فيها، زيادة على ذلك يقيس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

وانطلاقا مما سبق يمكن توضيح هذه المؤشرات الفرعية في الشكل التالي:

[1] - world Bank , **Doing Business**, sur le site : www.doingbusiness.org

الشكل رقم 01: الإجراءات الحكومية المنظمة للقطاع الخاص خلال دورة حياته

تأسيس المؤسسة	العمليات	التوسع	الإعسار
▪ **بدء النشاط التجاري** الإجراءات، الوقت، التكلفة والحد الأدنى من رأس المال المدفوع	▪ **استخراج تراخيص البناء** الإجراءات، الوقت والتكلفة ▪ **دفع الضرائب** المدفوعات، الوقت وإجمالي سعر الضريبة ▪ **التجارة عبر الحدود** المستندات، الوقت والتكلفة ▪ **توصيل الكهرباء** الإجراءات، الوقت والتكلفة	▪ **تسجيل الملكية** الإجراءات، الوقت والتكلفة ▪ **الحصول على الائتمان** أنظمة المعلومات الائتمانية وقوانين الضمانات المنقولة ▪ **حماية المستثمرين** الإفصاح والالتزام في معاملات الأطراف ذوي العلاقة ▪ **تنفيذ العقود** الإجراءات، الوقت وتكلفة تسوية المنازعات التجارية	▪ **تسوية حالات الإعسار** الوقت، التكلفة ومعدل الاسترداد

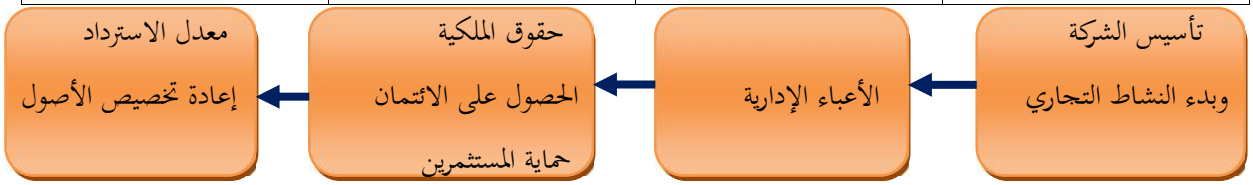

المصدر: البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي**، 2012، ص 14.

المحور الثالث: وضعية الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال

ضمن التقرير الذي نشره البنك العالمي سنة 2016 الخاص بمؤشر بيئة الأعمال والذي ضم العشر المؤشرات سابقة الذكر و189 دولة كانت الجزائر في المرتبة 163 عالميا بتنقيط 45,72، والمرتبة 15 على المستوى العربي من أصل 20 دولة إذ نجد دولة كفلسطين والعراق أحسن من الجزائر، هذا الترتيب لدليل على أن بيئة الأعمال في الجزائر غير محفزة إطلاقا للقطاع الخاص من أجل الإنشاء والتطور، هذه المرتبة المتأخرة لم تكن من العدم وإنما كانت كنتيجة للمعوقات التي تواجه القطاع الخاص والواقع الذي يعيشه في المؤشرات الفرعية العشرة بحيث:

في **مؤشر بدء الأعمال** كانت مرتبة الجزائر عالميا 145 وعربيا 12 وبتنقيط وصل إلى 76,08 وذلك راجع إلى أن عدد الإجراءات المطلوبة وصل إلى 12 إجراء تكتمل في 20 يوم بتكلفة تصل إلى 10,9 % من دخل الفرد ويتطلب دفع حد أدنى من رأس المال يبلغ 23,6% من دخل الفرد، وفي هذا المؤشر نجد أن نيوزيلاندا كأحسن دولة بتنقيط وصل إلى 99,96 والمغرب في المرتبة الأولى

عربيا، كما نجد موريطانيا وسورية أحسن من الجزائر في هذا المؤشر، كما أنه في مجال الحد الأدنى من رأس المال هناك 105 دولة فيها معدوم منها 11 دولة عربية.

في **مؤشر استخراج تراخيص البناء** احتلت الجزائر المرتبة 122عالميا و12 عربيا بواقع 64,05 بينما كانت سنغافورة في الريادة بواقع 92,97 والإمارات الأولى عربيا، هذا الترتيب كان نتيجة كثرة الإجراءات التي وصلت إلى 17 إجراء في وقت يصل إلى 204 يوم بتكلفة 0,9 % من قيمة المستودع، وكذا مؤشر رقابة جودة البناء الذي حصلت الجزائر فيه على9 من 15.

أما فيما يتعلق **بمؤشر تسجيل الملكية** فقد كانت مرتبة الجزائر 163 عالميا و18 عربيا لا يأتي بعدها سوى جيبوتي وليبيا وذلك بتنقيط 43,83، حيث إذا لاحظنا الإجراءات المطلوبة لوجدناها 10 إجراءات كأكبر دولة عربية من حيث العدد وذلك في زمن قدره 55 يوم، هذه الإجراءات تكلف المستثمر 7,1 % من قيمة العقار، بالإضافة إلى هذا فإن مؤشر جودة إدارة الأراضي حازت الجزائر على تنقيط 7 من 30، فمثلا لو قارنا هذه الإحصائيات مع الإمارات فقط باعتبارها الأولى عربيا في هذا المؤشر لوجدنا أن الإمارات تطلب إجراءين فقط في زمن 1,5 يوم بتكلفة تصل إلى 0,2% فقط من قيمة العقار وتنقيط 20 من 30 في مؤشر جودة إدارة الأراضي، ومن هنا نلاحظ أنه لا مجال للمقارنة بين الدولتين في هذا المجال، وإذا قارنا مع الأولى عالميا فلا مجال أصلا للمقارنة فالفارق كبير جدا، وعلى هذا الأساس نجد أن من أهم المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر مشكل العقار.

وعند التحدث عن **مؤشر الحصول على الكهرباء** فنجد أن الجزائر مرتبتها كانت 130 عالميا و16 عربيا وذلك لحصولها على تنقيط 57,56 فيما عادت المرتبة الأولى عالميا لكوريا الجنوبية بتنقيط 99,88 والأولي عربيا للإمارات، حيث أنه للحصول على الكهرباء يجب اتخاذ 5 إجراءات في زمن 180 يوم بتكلفة تصل إلى 1,296 من متوسط الدخل القومي للفرد بينما حازت على تنقيط 4 من 8 في مؤشر الاعتماد على العرض وشفافية مؤشر التعريفة، هذا على الرغم من أن الجزائر تولد الكهرباء من المحروقات التي تتملك فيها إمكانيات هائلة، وهذا بطبيعة الحال سيحد من نشاط القطاع الخاص خاصة إذا علمنا أن الكهرباء مهمة لممارسة المستثمر لنشاطه.

في حين عند التكلم على **مؤشر الحصول على الائتمان** فنجد أن الجزائر بعيدة جدا على المتوسط العالمي لحصول المستثمرين على الائتمان وترتيبها العالمي أكبر دليل على ذلك إذ أنها احتلت المرتبة 174 من أصل 189 دولة والمرتبة 15 عربيا.

في **مؤشر حماية المستثمرين** كان ترتيب الجزائر 174 عالميا، و18 عربيا بتنقيط 33,33 وهو ترتيب متدني جدا، حيث تأتي بعدها فقط جيبوتي وهي معها في نفس الترتيب وليبيا، وهذا دليل على أن القوانين التي تحكم المؤسسات لا تساعد صغار المستثمرين ولا تحمي مصالحهم في حال تضارب المصالح، وهذا يعد عائقا أمام أصحاب الأموال القليلة للدخول في مساهمة مع مساهمين لهم نسبة كبيرة من رأس مال المؤسسة.

وفي **مؤشر تنفيذ العقود** كان ترتيب الجزائر 106 عالميا والعاشر عربيا بتنقيط حوالي 55,49، فيما كانت سنغافورة الأولى عالميا والإمارات الأولى عربيا، حيث أن تسوية نزاع تجاري في الجزائر يستغرق 630 يوما بتكلفة تصل إلى 19,9% من قيمة المطالبة، في حين مؤشر جودة الإجراءات القضائية قيمته 5,5 من 18 ، وهذا دليل على أن تسوية النزاعات التجارية تتطلب الكثير وكذا عدم كفاءة الإجراءات القضائية.

وفي **مؤشر دفع الضرائب** كان ترتيب الجزائر 169 عالميا و19 عربيا بتنقيط وصل إلى 45,03 في حين كانت الإمارات في المرتبة الأولى عالميا بتنقيط بلغ 99,44، هذا الترتيب المتأخر كان بسبب كثرة المدفوعات التي يقوم بها المستثمر إذ تصل إلى 27 وتمثل

هذه الضرائب ما يقارب 72,7 % من الأرباح التي يحققها المستثمر، وهي نسبة عالية جدا تثقل كاهل المستثمر مما تجعله يلجأ للغش والتهرب الضريبيين للتقليل منها، كما يعتبر عائقا أمام المستثمرين مما يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص.

في حين في **مؤشر التجارة عبر الحدود** كان ترتيب الجزائر 169عالميا بتنقيط بلغ 24,15 والمرتبة 17 عربيا وهذا الترتيب كان بسبب طول الوقت اللازم للتصدير الذي يصل إلى 267 ساعة (منها 118 للتقيد بإجراءات الحدود و149 للتقيد بإجراءات الوثائق) وتكلفته البالغة 967 دولار أمريكي كذلك منها ما هو متعلق بإجراءات الحدود ومنها ما هو متعلق بإجراءات الوثائق، زيادة على هذا في جانب الاستيراد الذي يستغرق وقت قدره 576 ساعة وبتكلفة تصل إلى 866 دولار أمريكي، هذا المؤشر عادت فيه المرتبة الأولى لدولة الدنمارك بتنقيط وصل إلى 100، ولو قارنا إحصائيات الجزائر بإحصائيات دولة الأردن التي احتلت المرتبة الأولى عربيا لوجدنا فرقا كبيرا فمثلا يحتاج المستثمر الأردني ل29 ساعة فقط لتصدير بضاعته وينفق 156 دولار فقط، بينما في الاستيراد يحتاج 134 ساعة و211 دولار أمريكي، وعلى هذا تعتبر هذه الإحصائيات حاجزا أمام المستثمر سواء لتصدير منتوجاته للأسواق العالمية أو استيراد المواد الخام لمشروعه وبالتالي تعطل العملية الإنتاجية.

وعند التحدث عن **مؤشر تسوية حالات الإعسار** فنجد أن الجزائر حققت فيه أحسن مرتبة بالمقارنة مع جميع المؤشرات الأخرى وذلك باحتلالها المرتبة 73 عالميا والرابعة عربيا بتنقيط بلغ 47,67 مع العلم أن المرتبة الأول عالميا عادت إلى فنلندا بتنقيط 93,81 والأولى عربيا عادت لدولة قطر، وإذا ما قمنا بتحليل هذه المرتبة فنجدها ناتجة عن معدل الاسترداد الذي بلغ 50,8 سنت على كل واحد دولار، في وقت قدر بـ 1,3سنة بتكلفة تقارب 7% من الممتلكات والنتيجة تكون بيع بالتجزئة، فيما كانت صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية6,5 من 16.

وكخلاصة لما سبق نقوم بتقديم الشكل التالي:

الشكل رقم02: وضعية الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال لسنة 2016

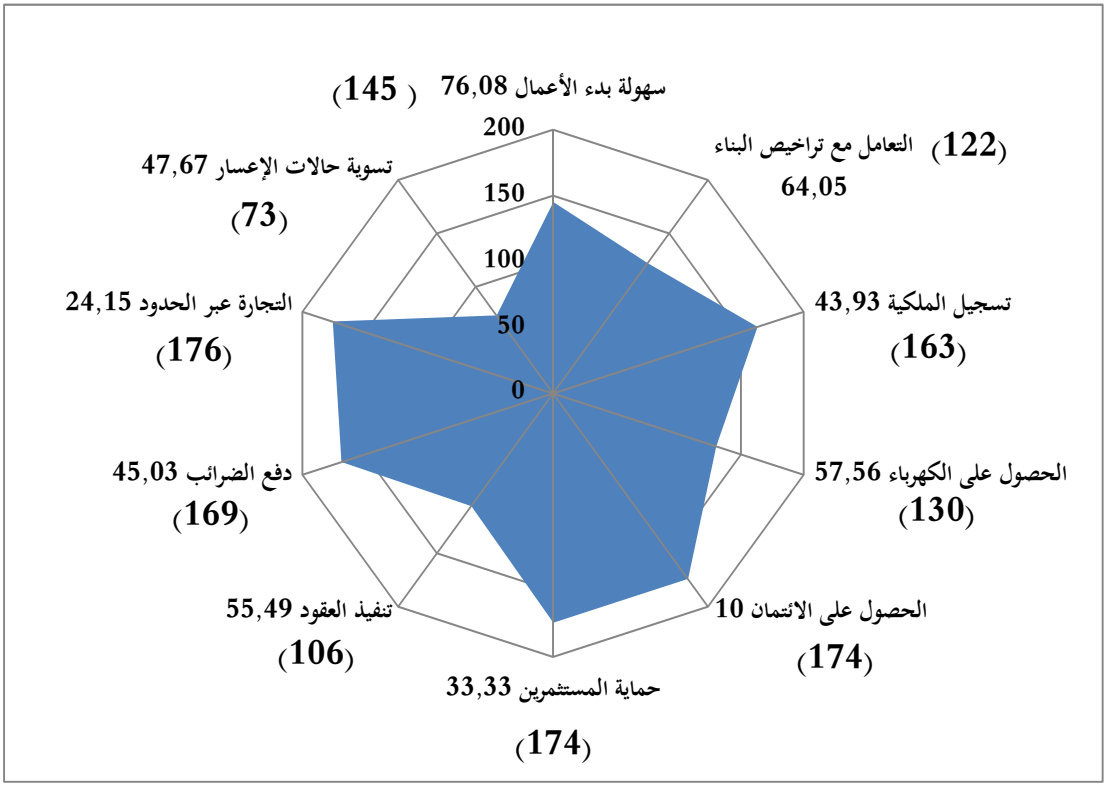

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات:

World Bank , **Doing Business 2016 Algeria**, 13th Edition, p9

المحور الرابع: سبل تفعيل دور القطاع الخاص

من أجل النهوض بالقطاع الخاص وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني وجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات خاصة فيما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال، وهنا سنتطرق إلى إجراءات باعتبارها إصلاحات قامت بها مختلف الدول وتعتبر ناجحة، وإجراءات أخرى بصفة عامة.

1- الإجراءات المطلوب اتخاذها بناء على التجارب الدولية

من الإجراءات التي يمكن للجزائر إتباعها لإصلاح بيئة الأعمال بناء على التجارب الدولية الناجحة نجد:[1]

1-1- في مجال بدء الأعمال:

- ☑ تخفيض أو إلغاء الحد الأدنى من رأس المال المدفوع
- ☑ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك من خلال عملية التسجيل الالكتروني وإنشاء نظام شباك واحد على شبكة الانترنت يقوم بجمع كافة المعلومات المطلوبة، وذلك عن طريق نافذة إلكترونية وهذا ما من شأنه أن يخفض الوقت اللازم لاستيفاء إجراءات التسجيل.

[1]- البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي**، 2012، ص ص 26-73، بتصرف.

☑ تسهيل الحصول على الاستمارات والاطلاع على جداول الرسوم حيث كلما اتسم اطلاع المؤسسات على جداول الرسوم والمستندات المطلوبة لأي إجراء تنظيمي بالسهولة سهل عليها الالتزام بالإجراءات الحكومية، كما أنه لا يؤدي إلى توفير الوقت على المؤسسات فقط وإنما يؤدي إلى زيادة الوضوح في تطبيق الإجراءات الحكومية وجداول الرسوم.

1-2- في مجال استخراج تراخيص البناء:

☑ العمل على جعل القواعد التي تحكمه أكثر وضوحا، لأن ضمان وضوح هذه القواعد عنصر بالغ الأهمية وعندما تكون غير واضحة تكون عرضة لعدة تفسيرات، وقد يساهم في حدوث تأخير ووقوع منازعات.

☑ العمل على تسهيل سبل الاطلاع على المعلومات التي تساهم في تسهيل الالتزام بالقواعد والإجراءات الحكومية المنظمة لأعمال البناء وكذا تخفيض تكليف المعاملات التي تتحملها الشركات.

☑ استخدام نظام الشباك الواحد لتحسين التنسيق فيما بين الأجهزة المعنية وفي سبيل منع الازدواجية وضمان الكفاءة.

☑ العمل على التمييز بين المشاريع تبعا للمخاطر، وذلك باعتبار أن اختلاف التأثيرات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والبيئية باختلاف نوع البناء، ومن هنا يجب معاملة كل بناء حسب موقعه ودرجة المخاطرة المحيطة به، فمثلا ينبغي تقليل عدد الإجراءات في المباني البسيطة وقليلة المخاطر وكذا تقليص مدة الموافقة عليها.

1-3- في مجال تسجيل الملكية: في هذا المجال من الإجراءات الناجحة على مستوى العالم نجد:

☑ تطبيق حدود زمنية قانونية يتم التقيد بها إذ أنه في حال لم يتم استيفاء هذا الإجراء في غضون الحد الزمني يتعين عليهم في هذه الحالة المتبعة لدى الجهة المعنية.

☑ تحديد رسوم ثابتة منخفضة، حيث تعتبر هذه الرسم من مصادر إيرادات الدولة لكن في حال ما إذا كانت مرتفعة ومرهقة سيؤدي إلى العمل خارج القطاع الرسمي ومن ثم زيادة الغش الضريبي.

☑ العمل على تبسيط الإجراءات المطلوبة عند القيام بنقل الملكية.

1-4- في مجال الحصول على الائتمان: من الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال نجد:

☑ التشجيع على التسوية خارج نطاق المحاكم، حيث أن المقرضون في حال ما إذا كان يتعين عليهم اللجوء إلى إجراءات تقاض طويلة الأجل ومكلفة في حال تخلف المدين في سداد القرض سيقللون من القروض الممنوحة بضمان عيني، على هذا تعد التسوية خارج نطاق المحاكم من السبل الممكنة.

☑ إيجاد سجل مركزي للضمانات العينية موحد لكل المناطق الجغرافية، بحيث يستطيع المقرض على الفور معرفة ما إذا كان قد تم تسجيل هذا الضمان من قبل في قرض سابق أو في منطقة أخرى، وهذا بالبحث عن اسم المدين.

☑ تحسين نظام المعلومات الائتمانية والإبلاغ عن المقترض المنتظم في السداد إلى جانب المتخلف، وذلك من أجل تحسين قدرة المقرضين على التمييز بين المقترضين.

☑ جمع البيانات من شركات تجارة التجزئة وشركات مرافق الخدمات، حيث تعد من الوسائل التي تستعمل من أجل تكوين سجل للأداء الائتماني وأخذ فكرة عن الذين لا يمتلكون قروض مصرفية من قبل.

1-5- في مجال التجارة عبر الحدود: من الإجراءات الواجب اتخاذها نجد:

- ☑ العمل على تبني نظم إلكترونية لتبادل البيانات، وبالتالي يستطيع التجار تقديم مستنداتهم من أي مكان ودفع الرسوم عبر الانترنت، ولكي تنجح في ذلك يجب عليها تعديل الإطار القانوني والإجرائي حتى يستوعب تقنيات المعلومات الجديدة.
- ☑ العمل على ربط الهيئات المختلفة من خلال منفذ إلكتروني واحد، وذلك بربط التجار، الجمارك وكل الجهات المختصة بالتجارة والنقل عن طريق نظام المنفذ الإلكتروني الواحد
- ☑ تطبيق عمليات التفتيش المستند إلى تحليل المخاطر
- ☑ التغلب على الحواجز الجغرافية من خلال العمل على التعاون الإقليمي.
- ☑ العمل على تحسين الشفافية في مجال التجارة وذلك بهدف تقليص التكاليف.

1-6- في مجال دفع الضرائب: من الإجراءات الناجحة في تجارب بعض الدول الأخرى ينبغي على الجزائر مايلي:

- ☑ تخفيض الأسعار الضريبية كونها تعد عائقا أمام المستمرين.
- ☑ إتاحة نظام إلكتروني لتقديم الإقرارات والمدفوعات الضريبية مما يفيد كل من الإدارة الضريبية والمؤسسات.
- ☑ العمل على تبسيط الأمور على المؤسسات من خلال وعاء ضريبي واحد ضريبة واحدة.

1-7- في مجال تنفيذ العقود: من التجارب الناجحة دوليا في هذا المؤشر وبإمكانها الجزائر تطبيقها لتحسين وضعها فيه نجد:

- ☑ إنشاء نظم لإدارة القضايا واستخدام عمليات إلكترونية، حيث تنطوي إدارة القضايا على متابعة القضايا بداية من تقييد الدعوى وصولا إلى صدور الحكم وهذا من أجل الحد من تأخر الإجراءات في المحكمة وكذا متابعة أداء القضاة وموظفي المحكمة، كما أن نجاح هذا الأمر يتطلب استخدام النظم والبرامج الالكترونية في المحاكم، مثل العمليات الإلكترونية لتقديم الدعاوى، تتبع سير القضايا، إدارة الوثائق وكذا تذكير بالمواعيد النهائية.
- ☑ إنشاء محاكم تجارية متخصصة أو تدريب وتكليف قضاة متخصصين ضمن إحدى المحاكم المدنية، وهذا ما من شانه أن يؤدي إلى تحسين مستوى كفاءة المحاكم، وكذا تسريع إتمام تنفيذ العقود وبالتالي تخفيض التكاليف
- ☑ إتاحة الأحكام للجمهور وهذا من أجل تحسين كفاءة المحاكم وتعزيز شفافية القرارات القضائية.

1-8- في مجال حماية المستثمرين: بناء على التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال ينبغي على الجزائر اتخاذ:

- ☑ العمل على ضمان الشفافية في معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- ☑ إخضاع أعضاء مجالس الإدارة للمساءلة عن مختلف أعمالهم.
- ☑ العمل على تسهيل الإطلاع على وثائق الشركات والحصول على المعلومات الداخلية والأدلة المستندية والتي تعتبر مهمة للمساهمين الأقلية للتحقق من أن أعضاء مجلس الإدارة يديرون الشركة على نحو سليم.

1-9- في مجال تسوية حالات الإعسار: من الإجراءات نجد

- ☑ وضع حدود زمنية لإجراءات الدعاوى حيث أن وضع هذه الحدود يساهم في تحسين كفاءة عملية الإسار، وذلك كون طول الإجراءات يقلل من احتمالات استرداد الديون المستحقة.

- ☑ التشجيع على قيام محاكم متخصصة الذي يعتبر أكثر السبل فعالية لضمان أن تحل قضايا الإعسار بسرعة أكبر وكذا تحسين نوعية الجهاز القضائي لأنه يتيح للقضاة إمكانية التخصص في مجال الإعسار ومن ثم تمكينهم من إصدار أحكام مدروسة بشكل أفضل.
- ☑ حماية الدائنين المضمونين حيث أنه في حال عدم حمايتهم ومنحهم الأولوية بموجب القانون فذلك يساهم في قتل الحافز لديهم للإقراض وهذا يساعد في قيام سوق ائتمان أقل تطورا.
- ☑ زيادة الشفافية حيث تعتبر الشفافية أمر مساعد لضمان إحاطة كل الأطراف بالمعلومات بشكل عادل.

2- الإجراءات الأخرى

للنهوض بالقطاع الخاص يجب توافر مجموعة من الإجراءات التي تنطلق من العراقيل التي تواجهه ومنها نذكر: [1]

2-1- تعزيز التوجه نحو عمليات البحث والتطوير: تعتبر عمليات البحث والتطوير المفتاح الرئيسي لتعزيز تنافسية القطاع الخاص باعتبار ما ينتج عنها من تطور لعمليات الابتكار سواء في شكل منتجات أو خدمات مبتكرة أو في طرق وآليات عمل جديدة والتي تؤسس لتطور حقيقي في سوق السلع والخدمات، ويكون هذا التوجه من خلال تعزيز الإنفاق على البحث العلمي، إنشاء هيئات داعمة للابتكار وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الابتكار عن طريق منح مزايا ضريبية.

2-2- تنمية الموارد البشرية: تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة استثمار لرأس المال البشري، حيث تعرف بأنها عملية تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق التدريب والتكوين بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن وكذا رفع كفاءة أداء القطاع الخاص.

2-3- الشراكة بين القطاع العام والخاص: تدخل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الاقتصادي.

زيادة على هذا يجب العمل على:[2]

2-4- توفير وتطوير البنى التحتية: تلعب البنى التحتية بما تحتويه من شبكة الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات والمياه دورا هاما في تطور نشاط القطاع الخاص، حيث تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي.

2-5- توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات: تتطلب أي إستراتيجية لتطوير القطاع الخاص العمل على وضع الآليات التي تسمح بتوفير التمويل اللازم، وهذه الآليات تتمثل في تطوير بنية القطاع البنكي وتطوير عملية تعبئته للمدخرات، مساعدة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق وهذا يتطلب مرونة في إجراءات التمويل لهذه المشاريع وكذا العمل على تطوير السوق المالي وتفعيل مكانتها في عملية تمويل الاقتصاد.

---

[1]- رحمة كرباش وكريم بودخدخ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13-14.

[2]- كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ملتقى وطني حول "**دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول**"، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2011، ص ص 12-14.

الخاتمة:

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، لكن مساهمته في الاقتصاد الجزائري لا تزال محدودة بالنظر إلى المعوقات التي تواجهه، والتي من أهمها بيئة الأعمال التي أصبح البنك الدولي يصدر بشأنها سنويا تقريرا لمعرفة مدى ملاءمتها وتسهيلها لنشاط القطاع الخاص، والتي تتميز في الجزائر بتعقيدها وعرقلتها لنشاط مؤسسات القطاع الخاص، ومن هنا يعتبر تحسين بيئة الأعمال وتفعيل دور القطاع الخاص أمر جد مهم.

النتائج: من خلال ما تم تناوله تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر القطاع الخاص في الجزائر غير فعال بالنظر إلى مساهمته المحدودة في الناتج المحلي الإجمالي نظرا لسيطرة قطاع المحروقات على ذلك، وكذا مساهمته المتناقصة من سنة لأخرى في خلق فرص العمل.
- ✓ ترجع هذه المساهمة الضعيفة إلى مجموعة التحديات التي يواجهها القطاع الخاص سواء ما تلعق بالجان المالي من مشكل تمويل وجمود السوق المالي، أو ما تعلق بالجانب غير المالي من منافسة غير شرعية في السوق الموازي وغياب المنافسة في السوق الرسمي.
- ✓ من أجل قياس الإجراءات الحكومية التي تحكم القطاع الخاص قام البنك الدولي سنة 2003 بإصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا التقرير يصدر سنويا.
- ✓ يضم التقرير الأخير لممارسة أنشطة الأعمال عشر مؤشرات فرعية تخص القطاع الخاص طول دورة حياته بداية من النشأة وصولا إلى مرحلة الإعسار والتصفية.
- ✓ تعتبر بيئة الأعمال في الجزائر غير مشجعة للقطاع الخاص ومن أهم المعوقات التي تواجهه، وذلك ما أظهره التقرير الأخير للبنك الدولي، حيث احتلت الجزائر ترتيبا متأخرا وذلك بحلولها في المرتبة 163 من أصل 189 دولة ضمها هذا التقرير والمرتبة 15 عربيا من أصل 20 دول عربية، وكذا في جل المؤشرات الفرعية باستثناء مؤشر تسوية حالات الإعسار الذي كانت فيه مرتبتها 73 عالميا.
- ✓ حتى يتم تفعيل القطاع الخاص وجب على الجزائر اتخاذ العديد من الإجراءات، وذلك إما انطلاقا من التجارب الدولية الناجحة، وإما انطلاقا من العراقيل التي تواجهه.

التوصيات: بناء على ما تقدم من نتائج يمكن إعطاء التوصيات التالية:

- ✓ العمل على تقليل عدد الإجراءات الإدارية المطلوبة من مؤسسات القطاع الخاص خلال مرحلة إنشائها وتطورها والعمل على تيسيرها.
- ✓ العمل على تقليص الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ الإجراءات وكذا تخفيض التكاليف الملازمة لها.
- ✓ ضرورة العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي وتطبيق مختلف مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي (الحكومة) أو على مستوى المؤسسات.
- ✓ العمل على امتصاص حجم الأموال الكبيرة الموجودة في السوق الموازية وإدخالها للدائرة الاقتصادية ومن ثم خلق جو للمنافسة النزيهة في القطاع الرسمي.

- ✓ العمل على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص سواء كان التمويل عن طريق القروض وبالتالي إصلاح النظام البنكي، أوعن طريق السوق المالي الذي يجب تفعيله.
- ✓ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام الشباك الواحد على الانترنت للوصول إلى المعلومات بسهولة وتنفيذ الإجراءات بيسر وكفاءة.
- ✓ تنمية الموارد البشرية والعمل على تراكم رأس المال البشري مما يساهم في رفع الإنتاجية وكذا كفاءة أداء القطاع الخاص.
- ✓ الاهتمام أكثر بعمليات البحث والتطوير من خلال زيادة نصيب هذا المجال من الإنفاق الحكومي وذلك في سبيل تعزيز تنافسية القطاع الخاص، وذلك لما لعمليات البحث والتطوير من أثر إيجابي في تطور عمليات الابتكار.
- ✓ لتعزيز مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يجب العمل على ترسيخ نظام اقتصادي قائم على التفاعل بين القطاعين العام والخاص ومن ثم تبني نظم الشراكة بين القطاعين في مختلف المجالات، وتوفير مختلف مقومات نجاحها.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية:

1- أحمد ضيف وميلود وعيل، **تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية**، يوم دراسي حول **"نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"**، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 5 ماي 2015.

2- البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي**، 2012.

3- رابح حميدة، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

4- رحمة كرباش وكريم بودخدخ، **نحو استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر**، الملتقى الدولي حول: **" تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"**، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014.

5- زهير غراية وعبد القادر بريش، **دراسة قياسية لتقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في دعم النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–**، الملتقى الدولي حول: " **تقييم استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"**، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014.

6- كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، ملتقى وطني حول **"دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2011.

7- مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

8- مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

9- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، العدد 10، 2006.

II. باللغة الفرنسية:

1– Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, différents années.

2– Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique**, N°28, Mai 2016.

3– Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, **Bulletin d'information Statistique de la PME**, différents années.

4– Office National des Statistiques, **Activité, Emploi & Chômage En Avril 2016**, N°748.

5– Office National des Statistiques, **Les comptes économiques de 2001 à 2015**, N°750.

6– World Bank , **Doing Business 2016 Algeria**, 13th Edition.

7- world Bank , **Doing Business**, sur le site : www.doingbusiness.org